رابعًا

عن العدالة والتسامح وتحديث الخطاب الدينى

(١)
العدالة من منظور عربى إسلامى

أيها السيدات والسادة الأفاضل... صباح الخير

اسمحوا لى أن أحييكم بتحية الإسلام: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته داعيا الله أن يعم السلام والمحبة العالم – كل العالم، وذلك لن يتحقق بالتأكيد إلا إذا سادت العدالة – وهى موضوع مؤتمرنا هذا – العالم وحرص الجميع عليها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وقبل الخوض فى هذا الموضوع المهم، ليس على الصعيد الفلسفى والفكرى فقط، بل على صعيد تحقيق الأمن والسلم العالميين، اسمحوا لى بداية أن أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للبروفيسور د. فالتر بفانجوخه Walter Pfannkuche وللأستاذ الدكتور سرحان ذويب على كريم دعوتهما لى ممثلا لجامعة القاهرة ولكلية الأداب وقسم الفلسفة بها، وقد تشرفت والدكتور سرحان بالمساهمة فى مد جسور التعاون بين جامعتكم الموقرة و جامعة القاهرة ممثلة فى قسم الفلسفة بها، وأتمنى أن يستمر هذا التعاون ويتطور أكثر وأكثر فى المستقبل ان شاء الله.

لقد كنا نتمنى أن نستقبلكم فى جامعة القاهرة العام الماضى وفى نفس هذا التوقيت تقريبا لكن الظروف والأوضاع السياسية لم تسمح بذلك وانتقل المؤتمر إلى تونس الشقيقة، والآن وقد تحسنت الأوضاع كثيرا يسعدنا أن نستقبكم العام القادم ان شاء الله، وبالطبع لايفوتنى هنا أن أتوجه بعميق الشكر والامتنان للهيئة الألمانية للتبادل العلمى DAAD على كريم دعمها لنا ورعايتها لهذا التبادل والنشاط العلمى المتميز وكذلك على جهود القائمين عليها فى القاهرة فى تذليل العقبات التى واجهتنا فى الحصول على تأشيرة الدخول وتسهيل إجراءات سفرنا إلى هنا.

والحقيقة أن الموضوع الذى نلتقى للحوار حوله اليوم، موضوع العدالة، هو ما يشغل بال البشر اليوم خاصة فى ظل عصر العولمة وحوار الحضارات والثقافات بل وحوار الأديان. فالعدالة فى اعتقادى هى محور وجوهر الحياة الإنسانية؛ فهى المطلب الأساسى للإنسان ليحيا حياة إنسانية مستقرة منذ فجرالتاريخ؛ فعليها قامت أول الحضارات الانسانية فى

مصر وبلاد ما بين النهرين، وفى سبيلها قامت الحروب وتفجرت الصراعات بين البشر أفرادا وجماعات حتى داخل المجتمع الواحد. وكم كان رائعا أن يكتشف المصريون القدماء العدالة (معات أو ماعت) سر أسرار الاستقرار فى الحياة المدنية الإنسانية فيقدسونها لدرجة التأليه، وقد كانت ماعت (أى العدالة والنظام) عندهم هى الدولة والدولة هى ماعت؛ حيث لم توجد الدولة إلا لتحقيق الماعت، والماعت يجب أن تتحقق ليصبح العالم قابلا للسكنى. وقد أجمعت كل صور الخطاب السياسى فى مصر القديمة من خطاب الملوك والوزراء إلى خطاب الشعب وخطاب الحكماء على ذلك بشكل لافت للانتباه؛ فالملوك يعتبرون أن وظيفتهم الأساسية هى تحقيق العدالة والنظام فى الدولةوحينما كان الحاكم ينجح فى ذلك يصبح هذا هو مصدر فخره ووسيلته للانتقال الآمن لحياة الخلود فى العالم الآخر، انظر مثلا لما تقوله الملكة حتشبسوت:

لقد مجدت الماعت التى يحبها الإله لأنى أعرف أنه يعيش منها
إنها أيضا خبزى، وإنى أشرب رحيقها
بكونى جسدا واحدا معه

لقد صاغت الملكة حتشبسوت فى هذه العبارات – على حد تعبير يان آسمان – البنية الثلاثية النظرية للدولة والسياسة المصرية المكونة من إله الشمس والملك والماعت؛ إذ إن الهيمنة وحكم العالم هو امتداد للخلق وامتياز خاص بالخالقرغم أنه يقتسمها مع ابنه الفرعون؛ فالإله هو المهيمن على الكون كله، وابنه الفرعون هو المهيمن على النظام الدنيوى الإنسانى، والماعت هى المشترك بينهما فعن طريقها يتطابق الكونى مع الدنيوى وتتكامل الدائرتان المنفصلتان (يان آسمان، ماعت مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية، ترجمة د. زكية طبوزاده ود. علية شريف، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع بالقاهرة ١٩٩٦م، ص ١١٨ – ١٢٣).

وإذا كانت تلك هى الرؤية الفلسفية العامة المفسرة لاستقرار الدولة المصرية لآلاف السنين، فإن واقع الحال كان يؤكد ذلك حيث إن الاستقرار وقوة الدولة كان يكمن فى وجود وتطبيق الماعت (العدالة) على الارض، وكان غيابها يعنى أن تعم الفوضى ومن ثم التمرد والشكوى؛ وليس أدل على ذلك من شكاوى القروى الفصيح التى دلت على مدى وعى الشعب بحقوقه وقوته فى المطالبة بتحقيق العدل حتى لو كان مرتكب المظالم موظف كبير يعمل لدى حاجب الملك نفسه.

وقــد برهنــت برديات إيبوور، ذلك المفكر المصرى الذى عــاش نحو الألفين قبل الميلاد على أن حكماء مصر القديمة كانوا يتمتعون كذلك بحرية التفكير والنقد ورفض الظلم الذى يعانى منه الناس ويدمر البلاد. فلقد انتقد إيبوور أداء الملك فى عصره وأوضح له صور الفساد والظلــم والفوضى التى يعانى منها الناس وطالبه باعادة الماعت ودفع الظلم ونادى بضرورة عودة الاســتقرار والنظام العادل وتطبيق القانون حتى يتمكن الناس من العودة إلى ممارســة حياتهم السعيدة المستقرة على ضفاف النيل.

إن قوة القانون واحترامه فى كل صغيرة وكبيرة كان فيما يبدو أحد سمات الحكم والنظام السياسى فى مصر القديمة، ومما يدل على ذلك بوضوح ذلك الاحترام الذى كان الملوك يبدونه للقانون وتطبيقه بصرامة؛ ففى واقعتين شهيرتين رواهما لنا ديودور المؤرخ اليونانى الذى زار مصر عام «٥٩ قبل الميلاد» نقلا عن الوثائق التى خلفتها الأسرة السادسة فى عصر بيبى الأول والأسرة العشرين فى عهد رمسيس الثالث، نجد أن هذين الملكين العظيمين وبينهما أكثر من ألف عام يتعرضان لمؤامرة لقلب نظام الحكم وقتل الملك الجالس على العرش، بزعامة زوجة الملك فى الأولى وإحدى نســاء القصر فى الثانية وبمشــاركة بعض رجال الحاشية، وقد أحال الملــك فــى الحادثتين الواقعة للتحقيق وأمر بأن يتولى القضــاة هذا التحقيق بدون أى يتدخل مــن جانبــه، وحث القضاة على تحقيق العدل بأن يأخذ كل متهم الجزاء العادل طبقا للجرم الذى ارتكبه. وقد دهش ديودور المؤرخ وتعجب من رباطة جأش هذين الملكين مؤكدا أنه كان بإمكانهمــا قطــع رقاب هؤلاء المتأمرين دون محاكمة ولكنهما لم يفعلا ذلك ولم تأخذهما روح الانتقام وفضلا أن يطبق القانون وتتحقق العدالة القانونية[1]!

هكــذا كان الحال فــى مصر القديمة صاحبة أول مدنية فى التاريخ الإنســانى، احترام للقانون وحرص شديد على تطبيق العدالة باعتبارها روح الدولة وأساس الحياة المدنية.

وقد انتقلت هذه الروح الداعية الى العدالة من مصر إلى بلاد اليونان حيث نادى فلاسفة اليونــان بالعدالة واحترام القانون، وقد تأثر هؤلاء الفلاســفة وخاصة أفلاطون صاحب أول مذهب فلسفى فى السياسة جوهره نظريته فى العدالة التى وردت فى محاورة «الجمهورية»، لدرجــة أن قال كرانتور أحد أقدم المعلقين على أعمال أفلاطون: إنه (أى أفلاطون) لم يكن

(١) (انظر فى كل ماســبق كتابنا: الخطاب السياســى فى مصر القديمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ١٩٩٨م).

مبدع هذه الأفكار التى تناولها فى الدولة وإنما نقلها عن النظم المصرية[1]. ولقد أدرك أرسطو أول علماء وفلاسفة السياسة المحترفين أن العدالة والقانون هو مايميز الحياة الإنسانية عن الحيوانية ويجعلها تبلغ أفضل كمالاتها، فإن خالف الإنسان القانون والعدالة صار أشر الحيوانات جميعا[2].

وقد ظلت العدالة والحلم بالدولة العادلة ونظام الحكم العادل هو مطلب البشر منذ ذلك التاريخ البعيد فى الحضارات الشرقية والغربية حتى يومنا هذا، وقد قامت كل الثورات الإنسانية وفى كل الدول وعلى كل النظم السياسية طلبا للعدالة والمساواة والحصول على الحريات. ولم يشهد العالم الغربى هدوءه النسبى إلا بعد تحقيق هذه المطالبات التى كافح من أجلها الناس وعبر عنها خير تعبير فلاسفة عصر التنوير من جون لوك إلى فولتير وروسو وكانط فى ظل نظام سياسى واقتصادى ليبرالى يحافظ على الحريات ويتيح التنافس فى ظل قوانين عادلة تحفظ للجميع حقوقهم وتتيح لهم المشاركة فى بناء أنفسهم ودولهم وتحقيق التقدم والتطور المطردين. لقد استقرت أوربا شيئا فشيئا حينما نجحت فى ابتداع النموذج الجديد للدولة الديمقراطية الساعية إلى جعل قيم الحرية والعدالة والمساواة حقوقا مكفولة للمواطن تحافظ عليها الدولة وينعم فى ظلها الأفراد، وقد صدرت ذلك النموذج لأمريكا ومن شاء من دول العالم الأخرى.

وقد كان المأمول بعد بلورة نظام عالمى جديد تمثله الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية المختلفة وماصدر عنها من إعلانات واتفاقيات متتالية لحقوق الإنسان والحفاظ على الحريات والحقوق أن تسود صور العدالة المختلفة عالم البشر جميعا دون تمييز، لكن واقع الحال كشف عن صورة مغايرة تماما، حيث اجتاحت الدول الأوربية بلدان العالم الثالث واستعمرتها استعمارا استيطانيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وهاهى الآن تساند أمريكا فى عهد الاستعمار الجديد، سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. لقد تساندت الدول الغربية مجتمعة – بغياب العدالة على المستوى الدولى بقصد أو بدون قصد – فى تأجيج الصراعات والحروب فيما بين دول العالم الآخر وخاصة فى المنطقة العربية، وحتى بين فرقاء القطر الواحد، صراعات عرقية ودينية وطائفية لدرجة أصبحت معها المنطقة

(١) (نقلا عن: مارتن برنال، أثينا السوداء، الترجمة العربية تحت إشراف د.أحمد عتمان، نشرة المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ١٩٩٧م، ص٢١٥).

(٢) (كتاب السياسة – ك٣ – ب٧ – فقرة ٢)

أشـبه بفضاء مفتوح علـى مصراعيه للحروب والصراع والقتـل والتدمير، والطريف أن كل من يشـارك فى هذه الصراعات والحروب يدعى أنـه يخوضها من أجل الحريات وحقوق الإنسـان والحفاظ على حقوق الأقليات الدينية والعرقية والطائفية وماشابه! ويتم كل ذلك تحت بصر الغرب وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية التىنصبت نفسـها راعية للحريات وحقوق الإنسان فى كل مكان على كوكب الأرض فى حين أننا نعلم جيدا أن هذه العصابات والطوائف والأقليات المتطرفة إنما وجدت ونمت وتسلحت تحت بصرها وبرعايتها لتحقيق أهداف معينة ولكن سرعان «ما ينقلب السحر على الساحر»!!

والسؤال الذى ينبغى أن يثار من منظور فلسفى وإنسانى شامل هو: هل ما يسود العالم اليوم مما نسميه «النظام العالمى الجديد بزعامة هذه القوة المهيمنة – أمريكا» يمكن أن نعتبره نظاما عالميا عادلا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؟!

إن الحقيقـة الواضحة أمامى هى أنه ليـس كذلك؛ فنحن أمام نظام عالمى يدعى نظريا مـا لا يطبقه عمليا، فأنتم أيها الغربيون قادة العالم اليوم وعليكم يقع عبء تحقيق العدالة وفرض النظام العادل لكنكم عادة تقولون مالا تفعلون؛ إذ إن قيم العدالة والمساواة والحريات لا نرى لها أثرا فى الواقع إلا لديكم وبين مواطنيكم، ولايهم مايحدث للبشـر فى الجانب الآخـر من العـالم حيث الفقر والبطالة والجوع ونقص الخدمات التى توفر الحد الأدنى من الحياة الآدمية، فهم بالنسبة لكم بشر نعم، لكنهم ليسوا كالبشر!! إن الحديث عن الحقوق لديكم دائما ما يرتبط عمليا بمواطنيكم ولا ينسـحب على بقية البشـر؛ فمن حقكم الريادة والسـيادة، من حقكم أن تسـودوا وتتقدموا وتحققوا كل الخير لأنفسـكم، لكن ليس واجبا عليكـم أن تتقاسمـوا هذه الخيرات مع بقية العالم ناسـين أن موارد العالم هى من الجميع وينبغى أن يرتد خيرها على الجميع وليس على مجموعة من البشـر دون الآخرين أيا كان هؤلاء أو أولئك! إن خيرات العالم ومسببات الرفاهية والتقدم ينبغى أن تكون قاسما مشتركا بـين الجميع لأن ماحققه الغـرب من تقدم فى العصر الحديث إنما الفضل فيه يرجع لهذا الجانب الآخر من العالم الذى تطلقون عليه الآن بكل بساطة – وهذا عين التمييز العنصرى – العالم الثالث أو حتى الرابع!!

أين العدالة والمسـاواة فيما يصدر من قرارات وأفعال جائرة وظالمة إزاء هذا العالم الآخر الـذى تتهمونه بالتطرف والغلو، والحقيقة أنكم السـبب المباشـر فـى غلوه وتطرف بعض أبنائه؟! أين العدالة والمساواة فى هذه القوانين والاتفاقيات الاقتصادية الجائرة التى شطرت

العالم شطرين؛ أحدهما غنى يتمتع بكل الخيرات والحقوق والحريات والآخر فقير ومحروم مما يقيه شـر الجوع والعطش ومما يحميه من برد الشـتاء وحر الصيف؟! أين تلك القوانين العادلة والأصوات المدافعة عن حقوق الإنسـان بينما لايزال فى العالم هناك شـعب يعيش تحت الاحتلال المباشـر مغتصبة أرضه ومنتهكة كل حقوقه هو الشـعب الفلسطينى؟! وما أن يثور وينتفض طلبا لأبسـط حقوقه فى الحياة وحرية الحركة وبقية مطالبه الأساسية فى الوجود وممارسـة الحياة السوية نقسو عليه ونتهمه بالتطرف والإرهاب لأنه وللأسف أطلق بعـض الصواريخ تجاه الدولة المحتلة التى انتهكت كل هذه الحقوق ضاربة عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف والقرارت الدولية، وكأن هذا الاستثناء الذى حصلت وتحصل عليه دائما دولة إسرائيل بفضل الدعم الأمريكى والغربى سيظل إلى الأبد!!

متى إذن نحيا حياة العدالة الإنسـانية الشاملة التى نادى بها الرواقيون قديما وفلاسفة التنوير حديثا وعبر عنها ميثاق الأمم المتحدة فى ديباجته الشـهيرة؟! متى يتساوى البشر فى الحقوق والواجبات والاسـتمتاع بالخيرات والحياة الآمنة المسـتقرة أيا كان لونهم وأيا كان جنسـهم وأيا كان المكان الذى يعيشون فيه على الأرض، تلك الأرض التى خلقها الله لتسعد بسكناها كل البشر فإذا مواردها وخيراتها مقصورة على بعض البشر دون الآخرين؟! متى تتحقق العدالة بصورها السياسـية والاقتصادية والاجتماعية بين البشر، ومتى يتحقق إنصاف البشر للبشر ويتساوى مواطنو العالم فى جميع النواحى؟!

يـرى جون رولز صاحب كتاب «العدالـة انصاف» أنه لكى تتحقق العدالة المنصفة لابد «أن يكون الأطراف نظراء فى الوضع الأصلى.. وهذا يعنى أن يكون الجميع متسـاوين فى جميع النواحى عندما تكون المسائل مختصة بالعدالة الساسية الأساسية أى يكونون حائزين على قدر كاف من القوى المطلوبة ذات الصلة بشـخصيتهم الأخلاقية وعلى قدرات أخرى تخولهـم تعاونا طبيعيا ومكتملا على مدى الحيـاة.. وبخلاف ذلك لا يكون الوضع منصفا للمواطنين الأحرار المتساوين»[1].

إننا فقط نطالب بأن ما يقوله رولز هنا لا ينبغى أن يقتصر على مواطنى دولة ما فى مكان ما من العالم، بل ينبغى بموجب مبدأ الأخوة العالمية والمسـاواة بين البشـر أن يكون مطبقا بين كل البشر أيا كان لونهم أو جنسهم أو المنطقة التى يسكنونها من العالم!

(١) الترجمة العربية لحيدر حاج إسماعيل، المؤسسة العربية للترجمة ببيروت ٢٠٠٩م، ص١١١.

(٢)
التسامح.. تلك القيمة الأخلاقية الكبرى وحدودها

إن التسامح هو القيمة الأخلاقية والدينية الكبرى التى نحن أحوج ما نكون إليها الآن فى هذه اللحظات التاريخية الفارقة فى تاريخ الأمة وربما فى تاريخ العالم. إن على كل الفرقاء فى عالمنا العربى والإسلامى الآن أن يعلوا المصلحة القومية العليا للأمة بشىء من التسامح مع الآخر، والتخلى عن التعصب الأعمى للفكرة أو للمبدأ أو للعقيدة التى يؤمنون بها، وليدرك كل الفرقاء والمتعصبين أن الحقيقة دائما حمالة أوجه، وأن الوجه الذى يتمترسون حوله باعتباره الحقيقة المطلقة ليس هو على الأقل كل الحقيقة. ومن ثم عليهم أن يحسنوا الاستماع إلى وجهة النظر الأخرى لعل فى الاستماع إليها والتسامح معها يكون حل المشكلة أو على الأقل يكون السبيل للتقارب أو للتعايش مع أصحابها، ففى التسامح وقبول التعايش مع الآخر أيا كانت آراؤه أو معتقداته تكون المواطنة الحقة ويكون جلاء الإيمان بالتعددية التى فطرنا عليها الله وجعلها أساسا من أسس الحياة البشرية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية أو إبداعية.

إن تراثنا الحضارى يحضنا على هذه القيمة الإنسانية الكبرى؛ فمنذ جدى الأكبر بتاح حتب فى القرن السابع والعشرين قبل الميلاد لم يتوقف دعاة التحضر والمدنية عن الدعوة إلى التسامح، فهاهو بتاح يدعو ابنه لأن يحسن الاستماع إلى الآخرين لأنه قد يجد الحكمة حتى لدى «عمال الطواحين»، كما دعت الفلسفات الهندية فى الشرق الأقصى، والمسيحية فى الشرق الأوسط إلى التسامح واللاعنف وعدم رد الأذى بالأذى.

أما عن التسامح فى الإسلام فحدث ولاحرج حيث الآيات القرآنية واضحة صريحة فى الدعوة إلى هذه القيمة الإسلامية الكبرى؛ ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [سورة الكهف: آية: ٢٩]، ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [سورة الكافرون: آية: ٦] ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [سورة البقرة: آية: ٢٥٦]، وقد أجمل القرآن ماينبغى أن تكون عليه العلاقة بين البشر فى قوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحجرات: آية: ١٣] وهى الوجه

الآخر لقوله تعالى ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [سورة هود: آية: ١١٨]. والتسامح فى القرآن الكريم مساو للعفو وقرينه، وقد ذكرت كلمة العفو فى القرآن خمسة وثلاثين مرة وهى صفة من صفات الله أمر بها نبيه والمؤمنين؛ انظر إلى قوله تعالى عن نفسه: ﴿ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ [سورة آل عمران: آية: ١٥٥]، ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ﴾ [سورة المائدة: آية: ٩٥]، وإلى قوله للرسول وللعباد ﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة الشورى: آية: ٤٠] وقوله أيضا ﴿ وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ﴾ [سورة النور: آية: ٢٢] و ﴿ وَإِن تَعْفُوا۟ وَتَصْفَحُوا۟ وَتَغْفِرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة التغابن: آية: ١٤]، والتسامح والعفو هنا هما دعوة واضحة إلى الإحسان إلى الآخرين ومعاملتهم معاملة حسنة رغم ما قد يواجهوك به من عداوة؛ انظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة الحج: آية: ٣٧]، ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة العنكبوت: آية: ٦٩]، ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾ [سورة فصلت: آية: ٣٤]، ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [سورة العنكبوت: آية: ٤٦]، ﴿ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [سورة البقرة: آية: ٨٣]. ولقد لخص الرسول ﷺ كل ذلك فى أحاديثه النبوية الشريفة التى جاء فى كثير منها قوله: «إنما بعثت بالحنيفية السمحة» فكأن عصب الدين فى نظر الرسول الكريم هو السماحة والتساهل واليسر ومن ثم التسامح. وقد شارك الخلفاء الراشدون والفقهاء والصوفية، بل والمتكلمون والفلاسفة فى تدعيم هذه القيمة الإسلامية العظيمة والدعوة إليها والعمل بها؛ وليس هناك أبلغ فى التعبير عن ذلك من قول الإمام الشافعى: إن رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب. إذن فليس من الإسلام فى شىء مانراه الآن على الساحة الإسلامية والعربية من التشدد والتعصب والغلو!! إن بعض الذين يأخذون الإسلام سندا لتشددهم وتعصبهم الأعمى ومعاداة لمجتمعهم وللمجتمعات الأخرى، إنما هم خارجون عن هذه الطبيعة السمحة للدين الإسلامى، وهم ليسوا دعاة له، بل هم خطر عليه وقدوة سيئة للعقيدة التى ادعوا الإيمان بها، وهم بعيدون عن إدراك حقيقة الإسلام وسمو مبادئه التى تسعى لاحتضان كل البشر دون تفرقة ودون إقصاء.

أما الحضارة الغربية فهى منذ فجر تاريخها فى بلاد اليونان لديها الدعوة إلى التسامح كأحد القيم الأساسية للديموقراطية؛ وها هى خطبة بريكليس – الذى حكم أثينا القديمة

فـــى أزهى عصورهـــا – الجنائزية، تقدم الصورة الأرقى والأقوى للتســـامح؛ انظر إليه وهو يقول: إن الفقر ليس حاجزا، بل يســـتطيع المرء مهما كان وضيعا أن يخدم وطنه وليســـت الحيـــاة العامة احتـــكارا أو وقفا على فئة من الناس.. إننا فـــى معاملاتنا اليومية لا يخامر الواحد منا شـــك فى أمانة الآخر وصدقه ولســـنا نغضب من جيراننا إذا ماتصرفوا بالطريقة التى يرتضونها لأنفسهم ولسنا نزدرى الرجل الذى لا يروق لنا إن كان رجلا لا ضررمنه.، وقد جاءت كتابات أفلاطون على هيئة محاورات متعددة الأطراف تعبيرا عن روح التعددية فى الرأى والتســـامح بين أصحابها بما فيهم أفلاطون نفســـه، وقد أحيا فيها أفلاطون آراء السوفسطائيين رغم أنه كان كارها لها وشديد النقد لمعظمها مما يعبر عن إيمانه بأن الحقيقة حمالة أوجه، بل إنه انتقد بنفســـه ماســـبق أن أكده من آراء فى محاورة «بارمنيدس» ليؤكد أن كل الأفكار قابلة للنقد والتطوير حتى ولو سبق وأن قدمناها كحقائق مبرهن عليها!

ومن أفلاطون إلى جون لوك صاحب أول كتاب عن التسامح، إلى فولتير الذى قال بحق: إن التســـامح ملازم لكينونتنا البشـــرية وأننا جميعا من نتاج الضعف فكلنا هش وكلنا ميال للخطأ ولذا دعونا نســـامح بعضنا بعضا، ونسامح بعضنا بعضا بشكل متبادل، وهكذا كانت دعوة كل فلاسفة التنوير فى العصر الحديث. ومن هؤلاء إلى وايتهد الذى يرى ضرورة نشر روح التســـامح على مســـتوى دولى من خلال تيســـير الطواف حول العالم وتقصير المسافات المكانية والزمانية بين الشـــعوب حيث يســـاعد ذلك على الاعتراف بأن الأمم الأخرى ذات العادات المغايرة ليســـت أمما معادية بل هى من «عطايا الله». إن التســـامح فى رأيه واجب ينبغى أن يعترف به كل رجل عاقل مما يســـبب خصوبة التركيب الذى يتصف به العمل الحاضر وإمكانيات التطور الأوسع التى يمكن أن يشتمل عليها المستقبل.

ومـــن كل هـــؤلاء إلى جون رولز الذى أكد فى كتابه «نظرية العدالة» أن المجتمع القائم علـــى العـــدل يجب أن يكون متســـامحا، وبناء عليه يجب التســـامح مـــع المتعصب وإلا ســـيتحول المجتمع فى هذه الحالة إلى مجتمع متعصب وغير عادل. ولكن هذا التســـامح مـــع المتعصبين ينبغى أن يكون بالقدر الذى لا يشـــكل خطـــورة على المجتمع القائم على التسامح ومؤسساته الاجتماعية.

ولعـــل فـــى رؤية رولز تلك ما يجيب على تســـاؤل كارل بوبر فـــى كتابه عن «المجتمع المفتوح وأعدائه»: هل ينبغى للمجتمع القائم على التســـامح أن يجيز فكرة التعصب؟ وماذا

لو كان التسامح عن الفعل سيدمر المجتمع؟! حيث إن التسامح الذى ندعو إليه ليس بلا حدود وليس تساهلا بلا نهاية وإنما ينبغى أن يكون مشروطا بالحفاظ على سلامة المجتمع وتماسك مؤسساته، فإن كان التعصب للفكرة أو للمعتقد أيا كان سيولد كراهية لدى أتباعه للمجتمع ولمؤسساته ويدفعهم للسلوك العدوانى تجاه الآخرين ومؤسسات المجتمع فإنه حينئذ سيفتقد المعنى؛ فالتسامح والتساهل يكون مع المتعصب لفكرته أيا كانت لكن دون أن يتحول من خلالها إلى عامل من عوامل السلوك الهدام تجاه الآخرين والمجتمع. فالحقيقة التى يشير إليها كل من «بوبر ووايتهد» وكذلك «رولز» رغم أنهم من دعاة التسامح هى أن التسامح قد يولد مذهبا متشددا أصيلا! وهنا نقول إنه لو حدث هذا فإنه ينبغى مواجهته أولا بالفكر والحوار حتى نحول دون تحول هذا المذهب المتشدد شديد التعصب إلى أداة هدم وتدمير للمختلفين معه وللمجتمع ومؤسساته ككل. ولكن السؤال الصعب هنا هو: ماذا لو لم تجدى الحوارات ومحاولات الإقناع بالفكر والمنطق؟!

وللإجابة عن هذا السؤال أقول، إنه على الرغم من أن التسامح قيمة إنسانية ودينية كبرى دعت اليها معظم العقائد الدينية والنظم الأخلاقية فى الحضارات المختلفة فإنه ينبغى أن يكون مشروطا بعدم الخروج على القوانين المنظمة للحريات فى المجتمع الإنسانى؛ فالتسامح والعفو والصفح ليس معناها أبدا السكوت عن الغلو الفكرى أو العقائدى الذى يهدد حياة البشر وإنجازاتهم الحضارية. لقد عانينا فى مصر حينما خُدع أهل بلدى الطيبين المسالمين وعلى رأسهم بعض النخب السياسية المثقفة فأعطوا أصواتهم بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م لجماعة تزيت بزى الإسلام السمح ورفعت شعارات براقة من قبيل «الإسلام هو الحل» و «نحمل الخير لمصر» فلم يجد المصريون منهم بعد ذلك إلا الإقصاء والتعصب الشديد لمصلحة الجماعة وتفضيلها واعلائها على مصلحة المجتمع، فكان ماكان حيث قامت عليهم ثورة شعبية عارمة فى٣٠يونيه٢٠١٣م ليكتشف المصريون بعدها السلوك شديد العدوانية الذى اتضح أنه هو منهجهم الحقيقى وظهر ذلك فى مظاهراتهم واعتصاماتهم المسلحة التى هددوا من خلالها بأنهم لو لم يعودوا إلى الحكم سيحرقون البلد بمؤسساتها وبأهلها! ولم يكتفوا بالخطاب العدوانى الشفهى بل بدأوا فعلا فى ممارسة الأعمال العدائية للشعب وحرق مؤسساته فى العاصمة ومختلف المدن وعواصم المحافظات، وقد غاب عنهم تماما فى هذه الممارسات العدائية أن مصر التى يحرقونها ويروعون أهلها هى وطنهم

وأن هؤلاء الذين يروعونهم هم من كانوا قبل عام واحد، هم من أعطوهم الثقة وأوصلوهم إلى حكم البلاد! ! وقد غاب عنهم كذلك الطبيعة المسالمة لمصر وشعبها الذى تبنى على مدار تاريخه الطويل التدين المعتدل، وأكد من خلال مؤسسة الأزهر وسطية الإسلام، ونبذ دوما أى صورة من صور الغلو والتطرف والتعصب. وهاهو الشعب وقد انتصر بثورته السلمية وبمساندة جيشه الذى هو جزء لايتجزأ من النسيج الوطنى المصرى.

ولعل الدرس المستفاد من تلك التجربة المصرية هو أن التسامح والتساهل ونبذ التعصب إنما هى قيمةينبغى أن يتبناها الأفراد والمجتمعات مع كل صاحب رأى حر قابل للتطور والتعديل إذا ثبت خطأه، وليس مع كل صاحب فكر متحجر غير قابل للحوار والتعديل وغير قابل للتعايش مع الآخر. إن التسامح ينبغى أن يكون إذن مع كل صاحب رأى أو معتقد بشرط أن يكون مؤمنا بالحوار ولديه القابلية للتعايش مع الآخر وقبول التعددية، وليس مع المتعصب المتغطرس غير القابل للحوار والرافض للتعايش السلمى مع الآخرين.

❑❑❑

(٣)
القرآن وتحديث الخطاب الدينى...

لاشــك أن كل ما يعانيه العالمين العربى والإســلامى اليوم من مشكلات وصراعات تكاد تفتك بالعرب والمسلمين وتعوق وحدتهم، بل تعوق الحد الأدنى من الاتفاق حول خط أحمر لا ينبغى أن تتجاوزه خلافاتهم حتى لاتتأثر مصالحهم ويفقدون الحد الأدنى من الهيبة أمام شــعوب العالم الأخرى، لا شك فى أن سبب كل ذلك هو تفاوت فهمهم وتفسيراتهم لأسس ونصوص شــريعتهم الإســلامية التى هى فى أصلها شــريعة سمحاء ومعهم أصبحت بالفعل نقيضا لذلك فى نظر كل من لا يعرف الأصول العظيمة التى تقوم عليها، واكتفى بأن يأخذ انطباعه عنها من أتباعها المعاصرين وأفعالهم الشــنيعة!. ولعل الســؤال الذى يلح الآن على كل مؤمن مخلص هو متى وكيف يفيق المســلمون ويعودون إلى رشــدهم وإلى صحيح دينهم، دين العقل والموعظة الحســنة والحوار بالتى هى أحسن، دين الاعتصام والوحدة وليس دين التناحر والفرقة؟!

فى اعتقادى أن خير إجابة على الســؤال تكمن فى قول الإمام محمد عبده : «إن القرآن هــو الدوحة والأصل الذى يرجع إليــه، وهو الذى لا بد أن يرفع فوق كل خلاف. ولما كان اختلاف المجتهدين أصلا من أصول الإســلام، فقد قال الإمــام «أنهم لو اجتمعوا وتناصفوا لاتفقوا وما اختلفوا».

ويا ليتهم اختلفوا فى الأوجه التى توجب الاختلاف وابتعدوا عن الشقاق والصراع، تلك الأوجه التى كان جميلا من أبى محمد عبدالله بن محمد البطليوســى الأندلســى أن يعددها لنا فى كتابه «الإنصاف فى التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين فى آرائهم»، ويحصرها فى ثمانية أوجه هى:

١ – الخلاف العارض من جهة اشتراك الألفاظ واحتمالها التأويلات الكثيرة.

٢ – الخلاف العارض من جهة الحقيقة والمجاز.

٣ – الخلاف العارض من جهة الأفراد والتركيب.

٤ – الخلاف العارض من جهة العموم والخصوص.

٥ – الخــلاف العارض من جهــة الرواية، والمقصود من جهة رواة الحديث من حيث مدى صحة الإسناد أو فساده.

٦ – الخلاف العارض من قبل الاجتهاد والقياس.

٧ – الخلاف العارض من قبل النسخ وهو يعرض بين من أنكر النسخ ومن أثبته.

٨ – الخــلاف العارض من جهة الإباحة التى من قبل أشــياء أوسـع الله تعــالى فيها على عباده وأباحها لهم على لسان نبيه كاختلاف الناس فى الأذان ووجوه القراءات السبع ونحو ذلك.

والحقيقــة أن الخلافات والاختلافات بين المســلمين الآن قد خرجــت عن هذه الصور المشروعة، وفى اعتقادى الشخصى أن كثرة الاختلافات والخلافات إنما ترتبت على دخول غير المختصين مجال الدعوة والتفسير. ولو التزم المسلمون بالشروط القرآنية للمجددين الموكل إليهم الإفتاء والتفســير لما وجدنا أنفســنا أمام كل هذه الشيع والفرق المتناحرة من التيارات الإسلامية والجماعات الإسلامية التى تتراوح بين الاعتدال والتطرف إلى حد كاد يضيع معه «الإسلام الصحيح»، وهذه الشروط حددتها فى اعتقادى آيتين هما:

﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [سـورة السجدة: آية: ٢٤].

﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾ [سورة الأنبياء: آية: ٧٣].

١ – فالشرط الأول ورد فى الآية الأولى فى قوله (يهدون بأمرنا) أى أن يكون منهجهم فى الدعوة إلى الله مستمدا من ما أنزل الله فى كتبه وما أمر به رسله وليس من خارج هذا أو ذاك أو على خلاف منهج القرآن والرسول.

٢ – أما الشرط الثانى فورد فى الآية الأولى أيضا فى قوله (لما صبروا) وهو يعنى أنه لا إمامة فــى الديــن لمن لم يصبر على الدعوة إلى الله ما بين تقصير وضعف فى الاتباع، وخصومة وتجبر فى الأعداء. إن الصبر هنا قد يكون دلالة على الصبر فى تأمل الآيات والأحاديث قبل الإفتاء وقبل الخوض فى أى حديث حول ما أتى به الله والرســول. فالدعوة ليست موكولــة أبدا لمن وقف على ظاهر الآيــات دون باطنها أو على طريقة «لا تقربوا الصلاة» أو ببســاطة ليست لمن اتبع منهج «اخطف واجرى» بلغة العامة، فالتعرض للحديث فى الدين ينبغى أن يكون أساسه المعرفة العميقة بكل ما يحيط بآياته سبحانه وتعالى والصبر على هذه المعرفة حتى يتقنها.

٣ – أما الشرط الثالث فى قوله تعالى الآية الأولى ﴿وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [سورة السجدة: آية: ٢٤]، وهو اليقين فى نصر الله وقدرته على هداية خلقه ونصر دعوته وتأييد من يقوم بهذه الدعوة. إن التيقن يعنى فلسفيا الإيمان العميق مصحوبا بالحجة والدليل العقليين وهذا اليقين هو سند صاحبه لأن يدعو إلى الله حق الدعوة، إذ لا يمكن أن يقنع الداعية أحدا بشىء هو متشكك إزاءه أو ليس على قناعة ويقين تام به. إن اليقين يورث اليقين ببساطة فلا يتعرض للدعوة إلا متيقن من عقيدته ومن نصر الله له.

٤– أما الشرط الرابع فقد ورد فى قوله تعالى فى الآية الثانية (فعل الخيرات)، إذ إن الدعوة إلى الله لا يكفى فيها القول دون الفعل وحتى لا تتناقض الأقوال مع الأفعال، فإن الدعوة إلى الله ينبغى أن يتوافق فيها أقوال الداعية المستندة إلى قال الله وقال الرسول بفعل الخيرات والمشاركة فى شتى مجالات الحياة بما يعود بالخير على الناس كافة.

٥– أما الشرط الخامس فقد ورد فى قوله تعالى (وإقام الصلاة)، فالمعروف أن عماد الدين الصلاة، ومن أقامها فقد أقام الدين وبها يمكن قيادة المجتمع المسلم إلى ربه فى ليله ونهاره وذلك فى صورة عبادة منتظمة يراجع فيها الإنسان نفسه على منهج الله. وفيها اتصال بين العبد وربه إذا داوم عليها الإنسان ظل محافظا على هذه الصلة.

٦ – أما الشرط السادس فقد ورد فى قوله تعالى (وإيتاء الزكاة)، وهذا شرط عملى يتبين من خلاله مدى صدق المجدد فى الدعوة إلى الله، فلا إمامة بدون إعمال أركان الدين ولا إمامة دون بذل دائم وعطاء سخى من كل ما يملكه الإنسان فداء لمبادئه وإلا صارت هذه المبادئ مجردة لا وجود لها ولا معنى لها.

٧ – أما الشرط السابع فقد ورد فى قوله تعالى (وكانوا لنا عابدين) إذ إن المداومة على العبادة هنا بمعناها العام لا تعنى ركوعا وسجودا وقياما فى الصلاة، أو دفعا للأموال فى الزكاة فحسب، وإنما هى كل قول أو فعل يصدر من الإنسان ابتغاء وجه الله وطلبا لمرضاته فهو عباده أو بتعبير آخر هى كل حركة فى حياة الإنسان وفى حياة الأمة إذا توجهت بهذه الحركة إلى الله[1].

وهذه الشروط السبع تدور حول أمرين اثنين ينبغى أن يتوافرا فيمن يتعرض لأمر الدعوة والتفسير؛ أولهما: العلم الدقيق واليقين بآيات القرآن وأحاديث النبى ﷺ، والثانى:

(١) انظر تفاصيل أكثر حول هذه الشروط فى: د. محمد عطا أحمد يوسف: دور المفسرين فى تجديد الخطاب الدينى، منشور ضمن كتاب تجديد الخطاب الدينى بين الفكر الفلسفى والاجتماعى، تحرير د. محمد ياسر الخواجه، مصر العربية للنشر والتوزيع بالقاهرة ٢٠١١م، ص١٠٨ – ١٠٩.

أن يكون قدوة فى القول والفعل وأن لا ينفصل لديه الدعوة إلى الله عن التمسك بأركان الدين وفعل الخيرات وأن تكون كل حركة فى حياته لوجه الله وليس لوجه أى شىء دنيوى (شهرة كان أو منصبا، أو غير ذلك).

والحقيقة أننى أعجب من كثرة الخلافات والشقاق بين المسلمين الذين يدعى كل فريق منهم أنه الأكثر فهما ومعرفة بحقيقة الدين من غيره، ويصل فى غيه حد تكفير الآخرين، بينما الأمر عند أعداء الإسلام لم يصل إلى ذلك الحد من الاستهانة بالدين الإسلامى والتعصب ضده!

وكم كان لوفيكو مراكشى (١٦١٢م – ١٧٠٠م) صاحب كتاب (مقدمة فى دحض القرآن) موضوعيا وهو يكتب مقدمته للترجمة التى قام بها للقرآن الكريم تحت عنوان «القرآن نص عالمى» حيث يقول:

«إن الدين الإسلامى احتفظ بكل ما هو أكثر عقلانية واحتمالا فى المسيحية، وبكل ما يبدو فى نظرنا موافقا لقانون وسنة الطبيعة، وقد استبعد من عقيدته جميع ألوان الغموض الموجودة فى الإنجيل، والتى تبدو لنا غير معقولة وغير مفهومة، كما أنه استبعد من الأخلاق كل المبادئ المتزمتة والتى يصعب على الناس تطبيقها، مما جعل الوثنيين اليوم يشعرون أنهم أكثر ميلا إلى التنكر لوثنيتهم واعتناق الإسلام بصدر رحب واعتناق الشريعة المحمدية أكثر من الشريعة الإنجيلية[1].

وفى كتابه «دحض القرآن» يقول مراكشى:

«لقد اعتقدت دائما أن القرآن والإنجيل حين يعرضان على غير المؤمنين فإنهم يفضلون القرآن على الإنجيل، ويجب ألا نشك فى أن كتاب «محمد» لا يقدم أفكارا يصعب على العقل فهمها، فمثلا لا يوجد إلا إله واحد حكيم وقادر، خالق الأشياء كلها ومدبرها، ويجب أن يُصلى له بخشوع وخضوع. وأن يكون الإنسان متسامحا مع الفقراء، ويؤدى مناسك الحج، ويطهر بدنه بالصيام، ويحافظ على العدل والوسطية وطيبة القلب والشفقة، وكذلك كل الفضائل السهلة الأخرى؛ فلا يجوز أن يُؤذى إنسان، بل يجب أن يحُمى من السرقة والزنى وأى جريمة أخرى أيا كانت، ويجب أن يحُتقر كل ما فى الدنيا باعتباره عابر وغير ثابت ويستمسك فقط بالأعمال الصالحة التى لن يضيع أجرها. وسيكون لنا فى النهاية يوم نعود فيه إلى الله لنجزى على ما

(١) نقلا عن: عبدالرحمن بدوى: دفاع عن القرآن ضد منتقديه، ترجمة كمال جاد الله، الدار العالمية للكتب والنشر، ص ١٥٩.

فعلنا؛ فالطيبون سيجدون فى السماء نعيما مقيما وما يشتهون، وسيذوق الأشرار فى جهنم عذابا لا نهاية له، كل هذه المبادئ وغيرها تنتشر فى القرآن بطريقة مفهومة وواضحة أكثر من المبادئ الإنجيلية.... ولكل ذلك فغير المؤمنين يفضلون محمد ويعتنقون دينه من كل قلوبهم».[1]

إن هذا الفهم البسيط والعميق فى الوقت ذاته لجوهر الدين الإسلامى يكاد يكون غائبا عن دعاته من المسلمين الآن نظرًا لانشغالهم بخطاب دعوى سياسى يدعو إلى الصراع مع الآخر وتكفيره بدلا من محاولة احتوائه وجذبه عن طريق الحوار الهادئ والقدرة على المصالحة.

لقد افتقد الخطاب الدينى المعاصر اللغة السوية للخطاب وجنح إلى لغة صراعية تنافسية بين جماعات وتيارات الإسلام السياسى المعاصر، وغاب صوت العقل والحكمة والدعوة إلى الله والدين بالموعظة الحسنة.

ولذا أرى أن إصلاح وتحديث هذا الخطاب وتطويره ينبغى أن يقوم على أسس خمس هى:

١ – العودة إلى الاستناد إلى صحيح الدين (القرآن والسنة) قبل ظهور الخلاف بين الفرق والتأكيد دائما على أن خلافاتهم هى مجرد اختلاف فى الرأى ليس فيما يخص جوهر العقيدة وإنما ما يخص بعض الفروع.

٢ – مراعاة التدرج فى الخطاب الدينى بحيث يكون موافقا للمخاطب، فمخاطبة عامة الناس غير مخاطبة خاصتهم، إذ ينبغى أن يقتصر الخطاب الموجه لعامة الناس على شئون دينهم الحياتية.

٣ – الحرص على عقلانية الخطاب الدينى والبعد به عن إشاعة الخرافات والخزعبلات والبعد عن التقليد ومحاربة الجمود، مع الحرص على إبراز القضايا المتجددة والتعبير عنها على أساس من صحيح الدين.

٤ – نبذ التعصب والتسامح مع أصحاب الآراء والمعتقدات الأخرى إعمالا لمبدأ «أن الحقيقة حمالة أوجه» ولمبدأ الاستفادة من كل الطاقات والديانات لخدمة المجتمع المسلم فى أى دولة من الدول الإسلامية.

٥ – استشراف المستقبل كضرورة من ضرورات تطوير الحاضر، مما يعنى التقليل من قداسة الماضى لصالح أن بالمستقبل إمكانات ينبغى أن نستشرفها لنعمل من خلالها على نشر الدعوة الإسلامية وفق ضرورات الحاضر وإمكانات المستقبل والتنبؤ بمساراته المختلفة.

إن هذا الأسس يمكن من خلالها تطوير الدعوة الإسلامية بما يتوافق مع متطلبات العصر الحاضر، وممكناته المستقبلية، وليكن مرتكزنا الأساسى فيها جميعا القرآن الكريم وسنة

(١) نقلا عن نفس المرجع السابق ص١٤٦.

نبيــه ﷺ دون الخــوض فى كل صور الخلاف والاختلاف بين المفســرين بفرقهم وتياراتهم المختلفة. وإننى لأطمح إلى أن تكون هذه الأسس نقطة مضيئة لبداية طريق نصل فى نهايته إلى فهــم إيجابى وبناء لخدمــة «القرآن» كنص دينى ولخدمة أتباعــه فى أنحاء العالم بما يجعلهــم قادرين على النفاذ إلى المســتقبل بقــوة اليقين، ومن ثم قادريــن: أولا، على نبذ الخلافــات فيما بينهم كمقدمة ضرورية للوحدة وتحقيق التقدم الذاتى، وثانيا، على التأثير فــى التقدم الإنســانى بالدعوة الصالحــة إلى الله الواحد الأحد، وبأن الدين الإســلامى هو دين العقل والعلم وليس دين الخرافة والتعصب، دين التســامح والمرونة الفكرية وليس دين الجمود والانغلاق.

❑❑❑

(٤)
إصلاح وتحديث الخطاب الدينى
(رؤية فلسفية)

إن إصــلاح وتحديث الخطاب الدينى أصبح ضرورة ينبغــى الاتفاق عليها والعمل بها، إذ مما لا شــك فيه أن عصرنا الحالى الذى يتميز بظهور وبروز النزعة الدينية بشــكل لافت جدًا، أصبح عصرا اختلط فيه الحابل بالنابل، اختلط فيه دعاة التدين بالمتدينين حقا، اختلط فيه من يتمسكون بمظاهر الدين لأغراض سياسية ويستغلونه استغلالا قد يسىء إلى الإسلام الحقيقى أكثر مما ينفعه، بمن يقبضون على جوهر الدين ويدعون إلى الله باعتدال وتعقل. لقد طفا على السطح ذلك الخلاف التقليدى بين الســنة والشــيعة، بين مراتب الســنة وفرقها المختلفة، وبين مراتب الشيعة وفرقها المختلفة، وأصبح ذلك الخلاف – الذى هو فى أساســه اختلاف فى الرأى قد لا يفســد للود قضية – خلافا فى العقيدة ومؤسســا لحالة من الصراع السياســى تهدد الأمة بالفرقة وبالحروب فيما بين طوائفها. إن تأجيج هذه الصور من الخلاف المهددة بالتناحر والصراع أساسها ذلك الخطاب الدينى الذى ينتهجه أنصار الفرق المختلفة بما يتضمنه من تعصب للرأى إلى حد الجمود، ومن انعدام النظر إلى المصلحة العامة لنشر الإسلام الصحيح والتمسك بجوهر الدين وإبراز القاسم المشترك الأعظم الذى لا خلاف عليه بين هذه الفرق المتناحرة بلا داعى من دين ولا مراعاة لمصلحة!

ولمــا الأمر يتعلق بالخطاب الدينى لفظــا ومضمونا وغاية لكل فريق، إذن فالعلاج يكمن فــى محاولة لدرء الخلاف والعودة إلى صحيح الخطاب الدينى. ولعل الســؤال الأول هنا: ماذا نعنى بالخطاب الدينى؟!

إن مفهوم «الخطاب» فى الدراســات الفلســفية والعلمية الحديثة يدخل فى نطاقه «كل الأقوال المكتوبة والمســموعة بكل الرموز والعبارات، بل أســاليب الســلوك التى ينظر إليها المجتمع على أنها نص Text يخضع لنفس أساليب الخطاب»[1].

وعلــى ذلك فإن الخطاب الدينى هو الأقوال والنصوص المكتوبة والمســموعة التى تصدر عن المؤسسات الدينية أو أفرادها وتكشف عن وجهات نظر محددة إزاء أية قضية دينية أو

(١) د. أحمد زايد: خريطة الخطاب الدينى فى مصر، ضمن كتاب «حال تجديد الخطاب الدينى فى مصر» تحرير د. نادية مصطفى ود. إبراهيم البيومى غانم، مركز البحوث والدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، القاهرة ٢٠٠٦م، ص ٤٢١.

دنيوية تدافع عنها عقيدة معينة سواء جاءت فى شكل كتب أو نشرات أو خطب أو مقالات صحفية، سواء تم التعرف عليها وتلقيها مقروءة أو مسموعة. كما يدخل فى إطار الخطاب الدينـــى وخاصة فى عصرنـــا الراهن أى أقوال أو نصوص مقروءة أو مســـموعة أو بادية فى سلوك أى شىء يرتبط بالدين سواء كان فردا أو مؤسسة أو جمعية خيرية دينية فى كل ما يرتبط بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية مرتكزًا على مبادئ دينية.

وينبغى الإشارة هنا إلى أن الخطاب الدينى فى عصرنا أصبح مشاعا حيث يكثر المنتمون إليـــه يوما بعد يوم من أناس كثيرين ليســـوا مختصين ولا هـــم أهل للاختصاص، فلقد تزيا الكثيرون بزى الدين وأطلقوا على أنفسهم لفظ دعاة للدين والتدين! وهذا فى اعتقادى أسوأ مـــا ابتلـــى به عصرنا الراهـــن إذ أصبحت التجارة بالدين عملا لـــكل من لا يجد له عمل، فيلبس الجلباب ويطيل الذقن ويدلوا بدلوه عبر قراءات مقتضبة وســـريعة وغير واعية لأى كتـــب دينية ســـواء صدرت من مختصين أو من غير مختصـــين. وهذا مما زاد أمر الخطاب الدينى سوءًا وجهالة فى عصرنا وزاد بالتالى من اختلاط الحابل بالنابل، وساهم فى البلبلة التى نراها الآن وخاصة بين الشـــباب المســـلم سواء فى عالمنا العربى أو فى العالم الإسلامى بوجه عام.

ولذلك فقد أصبح الأمر جد خطير وخاصة فيما يتعلق بالخطاب الدينى الإســـلامى على وجه الخصوص؛ إذ أصبح عاملا أساســـيا من عوامل الفرقة فى المجتمع عموما وفيما بين المســـلمين على وجه الخصوص، أصبح عاملا من عوامل الصراع والتناحر وتقســـيم الأمة إلى مسلمين وغير مسلمين من ناحية وقد يكون هذا أمر طبيعى، لكنه يثار اليوم على أنه تمييز بين مســـلمين وكفار، ثم زاد الأمر ســـوءا بتعدى هذا التقسيم إلى تقسيم المسلمين أنفسهم إلى فرق يكفر بعضها بعضا ويزعم كل فريق أنه وحده المسلم وأن الباقين خارجون على صحيح الديـــن وينبغـــى مفارقتهم بل وقتالهم!! وقد زاد تعصب المتمترســـين حول هذه الخطابات التى تفرق أكثر مما تجمع وتجذر أســـباب الصراع أكثر مما تشير إلى أسباب التلاقى وتؤكد على المشـــترك حينما ارتبط هذا الصراع «الخطابى» بصراع «المصالح السياســـية» وكلما ازداد الارتبـــاط بين أى نوع من أنـــواع هذا الخطاب الدينى بتحقيق أهداف سياســـية آنية لهذا الطرف أو ذاك ازداد حدة وخصومة مع بقية صور الخطاب؛ فهذا «إخوانى» وهذا «سلفى» وذاك «علمانى» وهذا «ليبرالى» وذاك «إســـلامى» ثم هذا ســـلفى جهـــادى، وهذا جماعات إسلامية، وهذا جماعات إســـلامية جهادية تكفيرية، وذاك جماعات إسلامية إصلاحية،

وهذا سلفى معتدل وذاك سلفى متطرف.. سيل كبير من التقسيمات والتصنيفات التى شرذمت حتى الإسلاميين فيما بينهم وشرذمت رؤيتهم للآخرين لدرجة سدت الأفق أمام أى محاولة للتوحد والالتقاء بين كل هذه الفرق المتشرذمة المتناحرة فيما بينها سواء داخل التيار الواحد أو بين التيارات المختلفة.

إنها محنة الخطاب الدينى فى عصرنا الراهن، فكيف يكون الحل، وكيف نعود إلى كلمة سواء متجاوزين هذا التناحر وهذا التشرذم الذى يكاد يقضى على الأخضر واليابس بين المسلمين بعضهم بعضا، وبينهم وبين غيرهم ممن يعيشون معهم على نفس الأرض ويتنفسون معهم نفس الهواء ويشربون معهم من نفس النهر؟!

وفى اعتقادى أنه إذا أردنا إصلاحا للخطاب الدينى حقا واتفقت إرادتنا على ذلك، يكون فى ذلك نقطة البداية والانطلاق. ولا شك أن الجميع يدرك الآن أكثر من أى وقت مضى أننا أصبحنا بحق فى حاجة إلى إصلاح هذه الصور المختلفة والمتناحرة للخطاب الدينى عبر العودة إلى صحيح الدين. ولا شك أن الجميع متفقون على أن صحيح الدين يتمثل فى أصليه الكبيرين: القرآن والسنة.

ولعل هذه الأقوال الحكيمة التى أطلقها الإمام محمد عبده باعتباره الأقرب إلى عصرنا تشكل أساسا يمكن الاتفاق عليه حول القرآن كمصدر رئيس لكل ما هو خطاب إسلامى. لقد قال الإمام عن القرآن[1]:

- إن القرآن كلام أبدى رقم على صفحات الزمان إلى قيام الساعة خطابا لجميع البشر.
- إن خطاب القرآن لا يختص بواقعة، بل يصح أن يكون خطابا لكل الناس.
- القرآن هو الدوحة والأصل الذى يرجع إليه، وهو الذى يحمل فى الدعوة ويجرى على أحكامه.
- القرآن ينبغى أن يؤخذ من أقرب وجوهه، وإياك من التعمق فى التأويل الذى يجر إلى البعد عن معانيه الصحيحة.
- لابد أن يرفع القرآن فوق كل خلاف.

(١) وردت هذه الأقوال للإمام فى كتاب: تاريخ الأستاذ الإمام (ص ٦٤٢ – ٦٥١) ونقلناها عن الكتاب التذكارى الذى أشرف عليه د. عاطف العراقى: الشيخ محمد عبده، الذى صدر عن المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، ١٩٩٥م، ص ٤٠٥.

كمـا أنه يمكـن الاتفاق أيضا على مقولتين مهمتين له وجههمـا إلى كل من يتعرض للعظة الدينية مستخدما الخطاب الدينى. لقد قال الإمام[1]:

من السـنن الإلهية التى لا تتغير ولا تتبدل: أن الاتفاق والاعتصام والاتحاد عماد ترقى الأمم وفوزها. والتخاذل عنه انحطاطها وذلتها سـواء فى الماضى والحاضر والمستقبل. وعلى ذلك قال حينما سئل عن اختلاف المجتهدين: لو اجتمعوا وتناصفوا لاتفقوا وما اختلفوا.

– التعصب فى المذهب يعمى الشخص حتى عن لغته.. ومن كان مطلبه الحق، ولم تدخل نفسـه بينه وبـين الحق، أمكنه أن يتفق مع من كان مثلـه، ولا يتأتى الاختلاف بين طالبى الحق.

إذن فـإن **أول** مبادئ إصلاح الخطاب الدينى وتحديثه فى عصرنا هو: إدراك أن القرآن الكريـم هو الأصل الذى ينبغى العودة إليه والاسـتناد إليه فـى كل ما اختلفنا حوله؛ فهو الـكلام الأبـدى الصالح لكل زمان ومكان، وهو الذى ينبغى أن نرفعه فوق كل خلاف، وهو الذى ينبغى أن يؤخذ من أقرب وجوهه دون أن تحمل نصه فوق ما يحتمل، ودون أن تذهب فـى التأويل مذهبـا يجرك وغيرك إلى البعد عن معانيه الصحيحـة. وعلينا فى التعامل مع القرآن الكريم دوما أن نتذكر أننا مدعوين إلى الاعتصام والاتحاد فهذا هو سـبيلنا إلى الرقى والتقـدم، وأن نبتعـد عن أى تعصب لأن التعصب يعمى الإنسـان ويخرجه عن إطار الفهم حتى فيما يتعلق باللغة المستخدمة فى الحوار. ولن نبتعد عن التعصب إلا إذا أبعدنا الأهواء والأغراض الدنيوية للنفس وهى عادة أمَّارة بالسوء، أبعدناها عن الحق الذى نبتغيه ونبتغى توضيحه من كتاب الله عز وجل. ففى إبعاد النفس عن ما نحن بصدده من فهم لآيات القرآن وتأويله مدعاة كبرى لدرء الاختلاف المزعوم بين أصحاب الرؤى والمختلفين فى التفسير لأن الواقع – فيما يشـير الإمام حقا – هو أن النفس وأهواءها هى التى تقف بينهم وبين إدراك الحق فإن أبعدوها اقتربوا جميعا من الحق لأن الحق أبدا لا يضاد الحق.

ولعل فيما قاله الإمام الشـافعى صاحب «الرسـالة» عن القرآن كأسـاس للبيان العربى ما ينبغى أن نتعلم منه وينبثق عنه خطابنا حول القرآن الكريم حتى يكون ذلك أساسـا من أسس الخطاب الدينى المستند مباشرة على القرآن نفسه. يقول الشافعى: «.. أن القرآن هو الأصل لكل أقسام البيان العربى وأنه يخاطب العرب بلسانها "على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أنه يخاطب بالشىء منه عاما ظاهرا

(١) نفسه، ص٤٠٨ – ٤٠٩.

يراد به العام الظاهر. ويستغنى بأوله عن آخره؛ وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف فى سياقه أنه يراد به غير ظاهره. وكل هذا موجود علمه فى أول الكلام أو وسطه أو آخره. وتبتدئ الشئ من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشئ من كلامها يبين آخر لفظها فيه عن أوله. وتكلم الشئ تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة. ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها. وتسمى الشئ الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمى بالاسم الواحد المعانى الكثيرة. وكانت هذه الوجوه التى وصفت اجتماعها فى معرفة أهل العلم منها به، وان اختلفت أسباب معرفتها، معرفة واضحة عندها ومستنكرا عند غيرها ممن جهل هذا من لسانها، وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة»[1].

ولكل المتعرضين لفهم الخطاب القرآنى بهذا اللسان العربى المبين أن يطلعوا بداية على شرح الشافعى لهذه الوجوه فى القرآن الكريم فى أبواب رتبها كالتالى: باب بيان ما نزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص- باب بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو يجمع العام والخصوص- باب ما نزل من القرآن عام الظاهر يراد به كله الخاص - باب الصنف الذى يبين من سياقه معناه - باب الصنف الذى يدل لفظه على باطنه دون ظاهره - باب ما نزل عاما فدلت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص.

أما **ثانى** مبادئ الإصلاح للخطاب الدينى فى عصرنا فهو فى اعتقادى الإقرار بأن الاتفاق على أن الأصل فى الإقرار بالسند الأساس للجميع هو ما جاء بالقرآن الكريم والسنة النبوية، لا يعنى إلغاء حق الاختلاف فى التفسير أو فى التأويل؛ فالحق فى الاختلاف حتى فى فهم وتأويل آيات القرآن نابع فى الأساس من أن الله خلقنا أفرادا متفاوتى الرؤى والأفكار، ومن ثم فلكل قدراته فى الفهم وحقه فى التأويل والاختلاف على أسس سنعددها فيما بعد، لكن أهمها ما أقره الإمام الشافعى ذاته حينما ختم رسالته بالكلام عن الاختلاف؛ فبين أن الاختلاف من وجهين علينا أن نفهمها؛ أحدهما محرم والآخر غير محرم؛ أما الاختلاف المحرم فهو كل ما أقام الله به الحجة فى كتابه أو على لسان نبيه منصوصا بينا، فمن علمه لا يحل له الاختلاف فيه. والثانى هو الاختلاف فيما

(١) نقلا عن: مصطفى عبدالرازق، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٩٥٩م.

يحتمل التأويل أو يدرك قياسا فيذهب المتأول أو القائس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس وإن خالفه فيه غيره[1].

إذن فحق الاختلاف مكفول وهو ما يسمح بأن يختلف المختلفون حول فهم هذا النص أو ذاك بشرط أن يكون هذا النص من النصوص التى تحتمل التأويل ولا تتعلق بما «أقام به الله الحجة فى كتابه أو على لسان نبيه». وثمة أسباب حقيقية تدعو إلى الاختلاف بين المؤولين والمفسرين من العلماء موجودة فى النص الدينى ذاته، وقد نبه إلى هذه المواضع التى ينشأ عنها الاختلاف بين العلماء أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسى الأندلسى المتوفى سنة (٥٢١هـ - ١٢١٧م) فى كتاب له بعنوان «الإنصاف فى التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين فى آرائهم»[2]، وقد حصرها فى ثمانية أوجه هى[3]:

١ - الخلاف العارض من جهة اشتراك الألفاظ واحتمالها التأويلات الكثيرة سواء من حيث الاشتراك فى موضوع اللفظة المفردة بأن تكون موضوعة لمعان مختلفة متضادة أو غير متضادة، أو من حيث الاشتراك العارض من قبل اختلاف أحوال الكلمة دون موضوع لفظها، أو من حيث الاشتراك العارض من قبل تركيب الكلام وبناء بعض الألفاظ على بعض.

٢ - الخلاف العارض من جهة الحقيقة والمجاز. والمجاز ثلاثة أنواع؛ نوع يعرض فى موضوع اللفظة، ونوع يعرض فى أحوالها المختلفة من إعراب وغيره، ونوع يعرض فى التركيب وبناء بعض الألفاظ على بعض.

٣ - الخلاف العارض من جهة الإفراد والتركيب. ووجه الخلاف العارض فى هذا الموضوع أنه ربما أخذ بعض الفقهاء بمفرد الآية أو بمفرد الحديث، وبنى آخر قياسه على جهة التركيب بأن يأخذ بمجموع آيتين أو بمجموع حديثين أو بمجموع آيات أو بمجموع أحاديث، فيفضى هذا إلى الخلاف فيما ينتج عن هذا الإفراد أو هذا الجمع

---

(١) الشيخ مصطفى عبدالرازق: نفس المرجع، ص٢٤٤.

(٢) طبع هذا الكتاب فى مطبعة الموسوعات بمصر عام ١٣١٩هـ - هامش ص ١٨٠، من كتاب د. مصطفى عبد الرازق السابق الإشارة إليه.

(٣) نقلا عن الشيخ مصطفى عبد الرازق، نفس المرجع السابق، ص١٨٠ - ١٩٠.

٤ – الخلاف العارض من جهة العموم والخصوص وهو نوعان؛ أحدهما يعرض فى موضوع اللفظة المفردة والثانى يعرض فى التركيب.

٥ – الخلاف العارض من جهة الرواية. والمقصود هنا الخلاف الذى يعرض من جهة رواة الحديث من حيث مدى صحة الإسناد أو فساده. ولذلك علل عديدة من أهمها:

– نقل الحديث على المعنى دون اللفظ بعينه، فربما اتفق أن يسمع الراوى الحديث فيتصور معناه فى نفسه على غير الجهة التى أرادها، وإذا عبر عن ذلك المعنى بألفاظ أخرى كان قد حدث بخلاف ما سمع من غير مقصد منه وذلك أن الكلام الواحد قد يحتمل معنيين أو ثلاث وقد يكون فيه اللفظة المشتركة..ألخ.

٦ – الخلاف العارض من قبل الاجتهاد والقياس وهو نوعان؛ أحدهما الخلاف الواقع بين المفكرين للاجتهاد والقياس والمثبتين لهما، والثانى خلاف يعرض بين أصحاب القياس فى قياسهم.

٧ – الخلاف العارض من قبل النسخ وهو يعرض بين من أنكر النسخ ومن أثبته، ويعرض بين القائلين بالنسخ من جهة اختلافهم فى الأخبار: هل يجوز فيها النسخ كما يجوز فى الأمر والنهى أم لا؟ واختلافهم حول نسخ السنة للقرآن، واختلافهم فى أشياء من القرآن والحديث، ذهب بعضهم إلى أنها نسخت وبعضهم إلى أنها لم تنسخ.

٨ – الخلاف العارض من قبل الإباحة التى من قبل أشياء أوسع الله تعالى فيها على عباده وأباحها لهم على لسان نبيه كاختلاف الناس فى الأذان ووجوه القراءات السبع، ونحو ذلك.

وبالطبع فإن هذه المواضع التى قد تسبب الاختلاف بين المفسرين والتى عددناها فيما سبق ليست إلا نتيجة لتشعب الحاجات التشريعية للأمة الإسلامية منذ أن بدأت تتوسع وتخرج بالعرب من طور البداوة والأمية إلى اتصالهم بالأمم الأخرى التى كان لها حظ كبير من العلم والمدنية. ولا شك أن هذه الخلافات والاختلافات كانت من بواعث النهضة الأولى لنشأة الحضارة العربية الإسلامية بدءا من نشأة العلوم الإسلامية العربية كعلم أصول الفقه وعلوم الحديث التى استندت كلها أو معظمها على الاجتهاد كأصل من أصول الشرع، هذا الاجتهاد الذى يبيح القياس والاستنباط العقليين إلى جانب الوحى سواء بسواء.

إن مجرد أن ندرك أن هذه هى المواطن التى يجوز فيها الاختلاف فى الرأى فيما بين فقهاء الرأى فى الإسلام يعنى أنه من المحرم علينا الخوض فى غيرها إلا إذا جد جديد

يحتم ذلك ويستلزمه. ولما كان القرآن هو الكتاب الخاتم والصالح لأى زمان وأى مكان فإنه لن توجد مواضع جديدة للاختلاف إلا من تجدد الظروف التى يفسر المفسرون الآيات فى ظلها، فالاجتهاد هو خطاب النهضويين من المفسرين بما لا يخرج عن صحيح الدين ونصوصه القاطعة.

والجدير بالذكر هنا أن بالقرآن نفسه شروطا للمجددين الموكول إليهم الإفتاء والتفسير ومواكبة كل جديد يطرأ على حياة البشر بالقياس والاجتهاد. فما هى هذه الشروط؟! لقد حددها القرآن فى آيتين هما:

﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾[سورة السجدة: آية: ٢٤].

﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾ [سورة الأنبياء: آية: ٧٣].

٩ – فالشرط الأول ورد فى الآية الأولى فى قوله (يهدون بأمرنا) أى أن يكون منهجهم فى الدعوة إلى الله مستمدا من ما أنزل الله فى كتبه وما أمر به رسله وليس من خارج هذا أو ذاك أو على خلاف منهج القرآن والرسول.

١٠ – أما الشرط الثانى فورد فى الآية الأولى أيضا فى قوله (لما صبروا) وهو يعنى أنه لا إمامة فى الدين لمن لم يصبر على الدعوة إلى الله ما بين تقصير وضعف فى الاتباع، وخصومة وتجبر فى الأعداء. إن الصبر هنا قد يكون دلالة على الصبر فى تأمل الآيات والأحاديث قبل الإفتاء وقبل الخوض فى أى حديث حول ما أتى به الله والرسول. فالدعوة ليست موكولة أبدا لمن وقف على ظاهر الآيات دون باطنها أو على طريقة «لا تقربوا الصلاة» أو ببساطة ليست لمن اتبع منهج «اخطف واجرى» بلغة العامة، فالتعرض للحديث فى الدين ينبغى أن يكون أساسه المعرفة العميقة بكل ما يحيط بآياته سبحانه وتعالى والصبر على هذه المعرفة حتى يتقنها.

١١ – أما الشرط الثالث فى قوله تعالى الآية الأولى (وكانوا بآياتنا يوقنون)، وهو اليقين فى نصر الله وقدرته على هداية خلقه ونصر دعوته وتأييد من يقوم بهذه الدعوة. إن التيقن يعنى فلسفيا الإيمان العميق مصحوبا بالحجة والدليل العقليين وهذا اليقين هو سند صاحبه لأن يدعو إلى الله حق الدعوة، إذ لا يمكن أن يقنع الداعية أحدا بشىء

هو متشـكك إزاءه أو ليس على قناعة ويقين تام به. إن اليقين يورث اليقين ببسـاطة فلا يتعرض للدعوة إلى متيقن من عقيدته ومن نصر الله له.

١٢ – أمـا الشـرط الرابع فقد ورد فى قولـه تعالى فى الآية الثانيـة (فعل الخيرات)، إذ أن الدعـوة إلى الله لا يكفـى فيهـا القـول دون الفعل وحتى لا تتناقـض الأقوال مع الأفعـال، فـإن الدعوة إلى الله ينبغى أن يتوافق فيها أقوال الداعية المسـتندة إلى قال الله وقال الرسول بفعل الخيرات والمشاركة فى شتى مجالات الحياة بما يعود بالخير على الناس كافة.

١٣ – أما الشرط الخامس فقد ورد فى قوله تعالى (وإقام الصلاة)، فالمعروف أن عماد الدين الصلاة، ومن أقامها فقد أقام الدين وبها يمكن قيادة المجتمع المسلم إلى ربه فى ليله ونهـاره وذلك فى صورة عبادة منتظمة يراجع فيها الإنسـان نفسـه على منهج الله. وفيها اتصال بين العبد وربه إذا داوم عليها الإنسان ظل محافظا على هذه الصلة.

١٤ – أما الشـرط السـادس فقد ورد فى قوله تعالى (وإيتاء الزكاة)، وهذا شرط عملى يتبين من خلاله مدى صدق المجدد فى الدعوة إلى الله، فلا إمامه بدون إعمال أركان الدين ولا إمامة دون بذل دائم وعطاء سخى من كل ما يملكه الإنسان فداء لمبادئه وإلا صارت هذه المبادئ مجردة لا وجود لها ولا معنى لها.

١٥ – أما الشـرط السـابع فقد ورد فى قوله تعالى (وكانوا لنا عابدين) إذ إن المداومة على العبادة هنا بمعناها العام لا تعنى ركوعا وسجودا وقياما فى الصلاة، أو دفعا للأموال فى الزكاة فحسب، وإنما هى كل قول أو فعل يصدر من الإنسان ابتغاء وجه الله وطلبا لمرضاته فهو عباده أو بتعبير آخر هى كل حركة فى حياة الإنسـان وفى حياة الأمة إذا توجهت بهذه الحركة إلى الله[1].

ولو دققنا النظر فى هذه الشـروط القرآنية لوجدناها تدور حول أمرين اثنين على كل من يتعـرض للخطاب الدينى والدعوة إلى الله أن يتحلى بهما هى: العلم الدقيق واليقينى بآيات الله وبأحاديـث نبيـه، والثانى أن يكون قدوة فى القول والفعـل وأن لا ينفصل لديه الدعوة إلى الله عن العمل بها متمسـكا فى هذه الأعمال بأركان الدين وفعل الخيرات وأن تكون كل

(١) انظر تفاصيل أكثر حول هذه الشروط فى: د. محمد عطا أحمد يوسف: دور المفسرين فى تجديد الخطاب الدينى، منشور ضمن كتاب تجديد الخطاب الدينى بين الفكر الفلسفى والاجتماعى، تحرير د. محمد ياسر الخواجه، مصر العربية للنشر والتوزيع بالقاهرة ٢٠١١م، ص١٠٨ – ١٠٩.

حركة فى الحياة إنما هى لوجه الله وليس لوجه أى شىء دنيوى، أى ليس لوجه الشهرة أو لوجه جمع الأموال أو لوجه منصب سياسى أو دينى يريد أن يصل إليه. إذ إن أسوأ ما يمكن أن يوصف به أى متخصص فى الخطاب الدينى هو التجارة بالدين واستخدامه كوسيلة لتحقيق أى أغراض شخصية دنيوية. ولنقيس على هذه الشروط كل ما لدينا من خطباء ودعاة لنكتشف أن الغالبية العظمى منهم إنما عملهم لوجه أنفسهم وليس لوجه الله.

والمطلوب أن يعود الجميع ليكونوا دعاة وخطباء لوجه الله ولنصرة شريعته وحينئذ سيكسبون حب الله وحب الناس وتنتشر دعوتهم ويصبح الخطاب الدينى خطابا إصلاحيا حقا لأنه لا إصلاح على يد من يقول ما لا يفعل!!

وإذا كانت هذه الشروط تتعلق بمن يتعرضون فى الخطاب الدينى للتفسير والإفتاء من وجهة نظر قرآنية، فماذا عن وجهة نظر المفكرين والفقهاء؟!

إن ابن رشد زعيم التيار الفلسفى العقلانى وفقيه الأندلس يرى أن يقتصر التأويل العقلانى للقرآن على الفلاسفة واستند فى ذلك على قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [سورة آل عمران: آية: ٧]؛ إذ أن مهمة التأويل هى رفع اللبس الممكن بخصوص بعض النصوص الدينية، ويرى ابن رشد أن البرهان وهو أداة الفلسفة الأساسية هو الوسيلة اليقينية التى تزيل الغموض واللبس شرط أن يقوم به العالم به وأن توجه فحواه إلى القادر على فهمه والاتكال على يقينه. ولا يوجد تناقض فى رأيه بين الوجهة الدينية والوجهة الفلسفية ليس فقط فيما هو واضح وصريح بالشريعة بل وفى كل ما عبرت عنه فى صور تمثيلية مجازية قصد أن تكون أقرب إلى فهم أكثر الناس.. إن الدين يعبر عن الحقائق ويطلب الإيمان، والفلسفة تبرهن بطرقها عن الحقيقة ذاتها وهذا هو معنى لجوءها إلى التأويل والهدف منه[1].

إن ابن رشد يقصر التأويل العقلى على الفلاسفة وهو مدرك جيد الإدراك ضرورة أن يخاطب الناس على قدر عقولهم حفاظا على مستويات الخطاب، فهو القائل فى كتابه «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال»: إن طبائع الناس متفاضلة فى التصديق؛ فمنهم من يصدق بالبرهان، ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحب

(١) انظر: غانم هنا: التأويل وتأسيس حق الاختلاف فى فكر ابن رشد، ضمن كتاب: ابن رشد – نهاية قرن وبداية قرن، الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة – سلسلة المؤتمرات (٢٢) – القاهرة ٢٠٠٩م، ص ١١٢.

البرهـــان بالبرهـــان، إذ ليس فى طباعه أكثر من ذلك، ومنهم من يصدق بالأقوال الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية[1].

إذن علينا أن نعى أن من شـــروط الخطاب الدينى هو مراعاة المســـتوى الذى تخاطبه من الجمهـــور، فأفضل طريقة لمخاطبة الجمهور هـــى الطريقة الخطابية (هذه الطريقة تخاطب العاطفـــة)، وأفضل طريقة تعليم الجدليين (أصحاب علم الكلام)، هو الجدل، أما الخواص وهـــم أعلـــى أصناف الناس من الفلاســـفة والراســـخون فى العلم – فى عرف ابن رشـــد – فطريقتهم كما قلنا سابقا البرهان الذى هو طريق اليقين[2].

كما أن من شروط الخطاب الدينى أيضا عند ابن رشد إدراك أن التأويل ينبغى أن يطبق تطبيقـــا صحيحـــا إذ ينبغى إخراج اللفظ من الدلالـــة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك «بعبارة لسان العرب» بمعنى أنه على من يتصدى للتأويل العقلى لآيات القرآن الكريم أن يكون عالما بأسرار اللغة العربية وبشروط التأويل الصحيح[3].

وإذا كانت تلك رؤية ابن رشـــد فى القرن الثانى عشـــر الميلادى، فإن رؤية الإمام محمد عبده فيما بين القرنين التاســـع عشـــر والعشرين (١٨٤٩م – ١٩٠٥م) لا تختلف كثيرا لأنه ممن دعوا إلى أن «العقل يجب أن يحكم كما يحكم الدين، فالدين عرف بالعقل، ولابد من اجتهاد يعتمد على الدين والعقل معا حتى نســـتطيع أن نواجه المسائل الجديدة فى المدنية الجديـــدة، ونقتبس منها ما يفيدينا»[4] وهو فى هـــذه الرؤية العامة لا يختلف عن المفكرين المســـلمين القدامى من الغزالى إلى ابن رشـــد، ولا عن المحدثين إذ إن الإجماع منعقد لديهم على أن العقل كما قال الإمام الغزالى «أس الشرع» ولا يمكن بناء ما لم يكن أساس، وأن الحق العقلى لا يضاد الحق الدينى أى أن التوافق بين ما أتى به العقل وما أتى به الشرع موجود،

---

(١) ابن رشد، فصل المقال – نشره مركز دراسات الوحدة العربية، بيورت ١٩٦٧م، ص ١١٨.

(٢) انظر: عبدالرحمى تليلى: التربية السياسية عند ابن رشد، ضمن كتاب ابن رشد، نهاية قرن وبداية قرن، سبق الإشارة إليه، ص ٨٢.

(٣) انظر: ماجد فخرى: تاريخ الفلسفة الإسلامية، الترجمة العربية، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤م، ص٣٨٠.

(٤) محمد عبده، زعماء الإصلاح، ص ٣٣٧ نقلا عن: د محمود حمدى زقزوق، مكانة العقل فى فكر الشيخ محمد عبده، منشور ضمن كتاب: الشيخ محمد عبده بإشراف وتصدير د. عاطف العراقى، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، ١٩٩٥، ص٦٢.

ولا يمكن إلا أن نعمل العقل فى النقل ونفسر الأخير بالأول دون خشية الوقوع فى الخطأ طالما أن الإخلاص ديدننا وشروط التأويل العقلى والإيمانى متوفرة لدينا.

إن محمد عبده، كان يؤمن بشدة بأمرين اثنين متلازمين كثيرا ما أعلن عنهما؛ أولا: تحرير الفكر من قيد التقليد ومن هنا أباح النقد وهاجم الكثير من الخزعبلات والخرافات والفكر المتخلف الذى انتشر فى عصره، ثانيا: فهم الدين على طريق سُنة أوئل الأمة قبل ظهور الخلاف، فالخلاف بين الفرق ليس جوهريا لأنه ينحصر فى فروع الأحكام وليس فى أصول العقائد[1].

ولعل هذا ما دعا الإمام إلى التأكيد على الأصول الخمسة للإسلام من وجهة نظره حتى يدركها ويلتزم بها كل من يتعرض للاجتهاد فى الخطاب الدينى؛ الأصل الأول هو النظر العقلى لتحصيل الإيمان؛ فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلى والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح. الأصل الثانى هو تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، فقد اتفق فى رأيه أهل الملة الإسلامية على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل، وبقى فى النقل طريقان: طريق التسليم بصحة المنقول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه وتفويض الأمر إلى الله فى علمه، وطريق تأويل النقل مع المحافظة عل قوانين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أثبته العقل. الأصل الثالث هو البُعد عن التكفير، فقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان ولا يجوز حمله على الكفر. الأصل الرابع هو الاعتبار بسنن الله فى الخلق وهو يعنى ألا يعول فى الدعوة إلى الحق بعد الأنبياء على غير الدليل، وألا ينظر إلى الغرائب والعجائب وخوارق العادات، فأصل العبرة بسنة الله فيمن مضى ومن حضر من البشر وفى آثار سيرهم هو ما جاء فى كتاب الله بحسب قوله تعالى «لقد خلت من قبلكم سنن فسيروا فى الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين. سنة من قد أرسلنا من قبلك من رسلنا ولن تجد لسنتنا تحويلا. فهل ينظرون إلا سنة الأولين فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا، أما الأصل الخامس فهو قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها فالإسلام هدم بناء تلك السلطة الدينية ومحا أثرها إذ لم

(١) انظر: د.زينب الخضيرى، التطور والإصلاح عند محمد عبده، ضمن الكتاب السابق نفسه، ص٨٥. وكذلك د. منى أبوزيد، منهج محمد عبده فى دراسة العقيدة، ضمن نفس الكتاب، ص٢٦٣ – ٢٦٤.

يدع الإســلام لأحد بعد الله ورسوله سلطانا على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه، فليس فى الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه[1].

وعــود إلى بــدء فيما يخص إصلاح وتحديث الخطاب الدينى، وفى ضوء ما قدمنا حوله فى الفقرات السابقة، نرى أن تحديثه وتطويره ينبغى أن يقوم على الأسس التالية:

١ – العودة إلى الاستناد إلى صحيح الدين (القرآن والسنة) قبل ظهور الخلافات بين الفرق، والتأكيد دائما على أن خلافاتهم هى مجرد اختلاف فى الرأى وأن هذا الخلاف ليس فيما يخص جوهر العقيدة وإنما يخص بعض الفروع. ومن هنا فإن البحث عن المشترك فيما بينها يعنى أننا أمام اتفاق عام حول الجوهر والاختلاف فقط حول فروع ومن ثم يمكــن تجاوز الخلاف والتقريب بين المختلفين بالعودة إلى الأصل وصحيح الدين قبل هذه الخلافات التى فجرت هذه الاختلافات فى الرأى.

٢ – مراعاة التدرج فى الخطاب الدينى بحيث يكون الخطاب موافقا للمخاطب؛ فمخاطبة عامة الناس ينبغى أن يقتصر على شــئون دينهم الحياتية وعدم إدخالهم فى مناقشة القضايا الخلافية بين الفقهاء والمتكلمين والخاصة على وجه العموم.

ومــن ثم فإنه على الجميــع مراعاة أن الدخول فى التفاصيــل ينبغى أن يقتصر على المتخصصين حســب مستوياتهم العقلية والمعرفية، ولنتأســى بما قال الإمام أبوحامد الغزالى فى كتبه بدء من عناوينها، خذ مثلا «إلجام العوام عن علم الكلام»، و «المنقذ مــن الضــلال». إنها مؤلفات تشــير إلى ضرورة مراعــاة أن لا ندخل غير المتخصصين فى المناقشــات الكلامية والمسائل الفقهية أو الفلسفية الدقيقة لأن هذا سيكون مدخلا للبس وعدم الفهم. ولنا فى القرآن نفســه المثل الأعلى، حيث تعددت فيه مســتويات الخطاب، ففيه خطاب ظاهر يفهمه العامة مباشرة، وفيه خطاب جدلى، وفيه كذلك خطاب برهانى بصورتيه الاســتقرائية والاستنباطية. وكل قارئ للقرآن يفهمه حسب مستواه العقلى وقدراته المعرفية والتأويلية.

إن المهم فى هذه المرحلة وطوال هذا القرن على الأقل أن نعود إلى الأصول دون الفروع والمســائل الخلافيــة حتى يتم التقريب بــين المذاهب وتغليب الجوهــر على المظاهر الخلافيــة حتى يعود المســلمون إلى فهم عقيدتهم النقية التــى توحدهم فى مواجهة

(١) محمد عبده: الإسلام دين العلم والمدنية، تحقيق ودراسة د. عاطف العراقى، دار سينا للنشر بالقاهرة، ص١١٨ – ١٢١.

أعدائهم الحقيقيين، بدلا من تأجيج الاختلافات بين المذاهب والفرق المختلفة فيتقاتل المسلمون فيما بينهم تبعا لهذه الاختلافات التى تتحول فى كثير من الأحيان من اختلافات فى الرأى إلى صراعات حزبية وسياسية، ومن ثم تكون مدخلا للانقسامات والحروب!!

٣ – الحرص على عقلانية الخطاب الدينى، والبعد بكل السبل عن إشاعة الخرافات والخزعبلات والبعد عن التقليد ومحاربة الجمود وإبراز القضايا المتجددة دوما والتعبير عنها على أساس من صحيح الدين وعقلانية التناول مغلبين الاجتهاد على التفكير.

إن الإسلام بطبيعته العقلانية الحاضة على العلم إنما هو دين حداثى بكل معنى الكلمة، ومن هنا ينبغى التذكير دوما بأن العرب – حينما كانوا قادرين على استيعاب عقيدتهم الاستيعاب الصحيح والتعبير عنها التعبير الصحيح – قد شاركوا وأسهموا بطريقة حاسمة فى تأسيس ما يسمى بالحداثة فى الحضارة الغربية؛ فأسس هذه الحداثة إنما هى صناعة إسلامية، صنعها الفلاسفة العقلانيون المسلمون وعلى رأسهم الكندى والفارابى والغزالى وابن رشد. وصنعها العلماء المسلمون؛ بإسهاماتهم فى تأسيس وتطوير العلوم الدقيقة وعلى رأسهم جابر بن حيان والخوارزمى والحسن ابن الهيثم، وابن النفيس وابن سينا والرازى وغير هؤلاء وأولئك كثير كثير. إن عناصر الحداثة إنما هى مستلهمة من الحضارة الإسلامية بعقلانية فلاسفتها وعلوم علمائها وما أسسته من دولة قوية عمادها القانون والمؤسسات القوية بنظامها العادل وحكامها الأفذاذ الين عرفوا حق المعرفة معنى الحكم وكيفية إقامة العدل ونبذ التعصب والقدرة على الحوار مع الآخر وتشجيع البحث العلمى ومجالسة الفلاسفة والعلماء.. إلخ. والخلاصة أن عقلانية الخطاب ينبغى أن تسود بين أبناء الأمة وكفانا جريا وراء الخزعبلات والخرافات والكرامات، كفانا بُعدا عن العقل وهو أساس الشرع ومعجزة الإسلام الحقيقية، إن الإسلام دين العقل فى الأساس، ومن ثم فكل من يتعرض للخطاب الدينى لابد أن يتربى على احترام العقل، وأن يمتلك أسس التفكير العقلى النقدى، وأن يكون قادرا على مخاطبة الآخر بموضوعية وبعقلية محاورة ونقدية وليس بعقلية جامدة متخلفة منحازة للذات انحيازا أعمى دون فهم لضرورات الدعوة إلى الله؛ فالدعوة إلى الله عمادها «وجادلهم بالتى هى أحسن» وليحرص صاحب الخطاب الدينى على إدراك أنه إنما يتعامل دوما مع أناس لديهم عقول وأفهام و «نهى» بلغة القرآن

الكريم، وليسوا أناسا منساقين أو مقلدين أو خاضعين! إن التربية القرآنية تربية للعقل قبل أن تكون لأى شئ آخر. فديننا دين العقل ومن ثم فالدعوة إليه ينبغى أن تكون باستخدام اللغة والمناهج التى تخاطب العقل.

٤ – نبذ التعصب، وهو أمر مهم وخاصة فى عصرنا، ولنا فى ماضى الدعوة الإسلامية الأسوة الحسنة؛ فمنذ نشأة الإسلام إلى اليوم نجد أن المسلمين لم يمنعوا أحدا من مخالفيهم عن التقدم إلى ما يستحقه من علو الرتبة وارتفاع المكانة. ولقد سما فى دول المسلمين– كما يقول الإمام محمد عبده– على اختلافها إلى المراتب العالية كثير من أرباب الديانات المختلفة وكان ذلك فى شبيبتها وكمال قوتها. ولم يزل الأمر على ما كان. وفى أغلب الظن أن الأمم الغربية لم تبلغ هذه الدرجة من العدل إلى اليوم فسحقا لقوم يظنون أن المسلمين بتعصبهم يمنعون مخالفيهم من حقوقهم[1]. ولعلى أضيف إلى ما قاله الإمام وسحقا لقوم من دعاة المسلمين المعاصرين الذين يثبتون فى الأذهان هذه المقولة التى يرددها هؤلاء.

إن التسامح مع أصحاب الآراء والمعتقدات الأخرى ضرورة يجب أن يعيها كل من يتعرض للخطاب الدينى فى عصرنا، لأن الحقيقة حمالة أوجه، ولابد من احترام وجهات نظر الآخرين ومعتقداتهم المختلفة مهما كانت فى رأينا حاملة لأخطاء، إذ إن الرأى الخاطئ من وجهة نظرى هو عنوان الحقيقة لدى معتنقه، ورأى الصائب من وجهة نظرى قد يكون عنوان الخطأ من وجهة نظر الآخر. وعلى كل حال، فإن التسامح مع الآراء والمعتقدات الأخرى يرفع من شأن صاحب الدعوة ويسمو به إلى درجة عالية من الموضوعية التى قد تسمح فى النهاية للآخرين أن يقبلوا دعوته ويوافقوا على ما يطرحه من آراء ومعتقدات. بينما ضيق الأفق ورفض آراء الآخر وعدم التسامح معها من البداية يوقف الحوار ويجمد المعتقد لدى صاحبه فيظل عليه رغم أنه قد يكون– لو ألنت له القول وحاورته بأريحية وتسامح وفهم– مستعدا لقبول رأيك وقادرا على التواصل مع معتقدك. بل وربما مستعدا لأن يتحول إلى هذا المعتقد الجديد الذى تدعوه إليه.

إن نبذ التعصب ليس فقط منصبا على أصحاب المعتقدات الدينية والمذاهب الفلسفية الأخرى، بل أيضا ينصب على أصحاب المعتقدات المختلفة فى الدين الواحد أو المذهب

---

(١) محمد عبده: تاريخ الأستاذ الإمام، مقالة عن التعصب منشورة ضمن كتاب الشيخ محمد عبده، بإشراف د. عاطف العراقى، سبق ذكره، ص٤٠٠.

الفلسفى الواحد. إن نبذ التعصب لدى أصحاب المعتقد الدينى الواحد يعنى أنه يمكن للمختلفين فيه أن يتوافقوا على رأى واحد وسط، وأن يكون ذلك مدخلهم للوحدة بدلا من الفرقة والانقسام.

إننا فى عصرنا الحالى وخاصة فى عالمنا الإسلامى أحوج ما نكون إلى إعمال هذا المبدأ – نبذ التعصب – لأن من شأنه أن يجعل ما نعانى منه اليوم من انقسامات حادة بين السنة والشيعة، بين الفرق الشيعية المختلفة، والفرق السنية المختلفة، يجعله إلى زوال. إن انقساماتنا تجذرت فى الواقع الدينى والسياسى لأننا لم نعد قادرين على التسامح مع بعضنا بعضا، ولم نعد قادرين على نبذ التعصب للرأى الذى نؤمن به. فهل يمكن أن نعود إلى التسامح كقيمة كبرى من قيم الإسلام، هل يمكن أن ننبذ تعصب كل منا إلى معتقده ورأيه الخاص لينظر بإيجابية وبحب إلى الآراء الأخرى مركزا على الجوانب الإيجابية التى يمكن أن تساعد على تقريب وجهات النظر بدلا من تجذير اختلافاتها وتعميق الانقسامات المنبثقة عنها؟! هل يمكن أن نعود إلى النقاء والطهر الإيمانى الذى كان عليه رسولنا الكريم وصحابته العظام الأجلاء؟ هل يمكن أن نعود إلى التأسى بسماتهم وحبهم لبعضهم البعض وتغليبهم مصالح عموم المسلمين على مصلحة أنفسهم؟! أتمنى ذلك وفى أقرب وقت ممكن لأن قرننا الحالى إما أن يشهد بداية ازدهارنا ووحدتنا وتقدمنا أو أن يشهد بداية نهايتنا وتجذير تخلفنا إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا!!

إننا نحتاج اليوم ونحن لا نزال فى بداية العشرية الثانية من القرن الأول فى الألفية الثالثة إلى خطاب دينى متسامح، إلى خطاب يدعو إلى التوحد والتجمع، إلى خطاب يدعو للتشارك فى صنع المستقبل الأفضل للأمة الإسلامية، فهل من مجيب؟!!

٥ – استشراف المستقبل؛ فلقد درج أصحاب الخطاب الدينى سواء كان مقروءًا أو مسموعا أو مرئيا على العودة إلى الماضى باعتباره الأفضل والأمثل، والحقيقة التى ينبغى أن يعيها هؤلاء أنه لا قداسة للماضى إلا بقدر ما كان فيه من نقاء للعقيدة وصفاء لقلوب أتباعها وقوتهم فى الحق وصناعتهم للتاريخ. أما ما عدا ذلك فهم بشر مثلنا أصابوا وأخطأوا، أحبوا وكرهوا، تسامحوا وتعصبوا، عملوا الخيرات كما ارتكبوا الذنوب والمعاصي..إلخ، ومن ثم فإن لنا أن نأخذ من التاريخ الماضى للمسلمين ومن تراثهم العبرة والخبرة، وما عدا ذلك فليكن تمحيصنا للحاضر ونظرتنا النقدية إلى ما نحن فيه من جمود وتخلف مما جعلنا على ما نحن فيه من دونية وانحطاط سياسى واقتصادى

وما نعانى منه من فرقة وانقسام، وضعف فى الفكر والثقافة وعدم قدرة على التجديد والاجتهاد. بل امتد الأمر إلى فساد أخلاقى لم نكن يوما نعانى منه كأمة كان خلق نبيها القرآن!!

وليكن فحصنا للحاضر ونظرتنا النقدية إليه دافعا لنا إلى التأمل فى المستقبل نشدانا لمستقبل أكثر تقدما وأكثر انجازا وأكثر ثقة وقوة. إن قوة الحاضر لا يمكن أن تتحقق كما نصبوا إليها إلا إذا أمعنا التأمل فى المستقبل والتخطيط الجيد له. فتحديث الحاضر لا يكون بإمعان النظر فيه بقدر ما يكون بالنظرة المستقبلية إلى تحديد الأهداف التى نصبو إلى تحقيقها ومن ثم إعداد الخطط التى تمكننا من تحويلها إلى واقع نعيشه سعداء حتى نسلمه إلى أجيالنا اللاحقة أكثر تحقيقا للسعادة وأكثر إشراقا.

ولعل سائل هنا يسأل على أى شىء نستند فى استشرافنا للمستقبل؟ هل على رؤية الفلاسفة والعلماء، أم على رؤية من ديننا ومن قرآننا؟!

ولهذا السائل أقول: بل على هذا وذاك يا سيدى؛ فالقرآن الكريم لم يكن كتابًا فى التاريخ حينما روى لنا قصص الأولين للعظة والعبرة، ولم يكن كتابًا نزل لمشكلات لحظة حاضرة نزلت آياته تترى عليها. إنه لم يكن كتابا للماضى فقط كما لم يكن كتابا نزل لمعالجة قضايا حقبة تاريخية نزل فيها، بل هو – كما هو معلوم للمؤمنين به – كتاب صالح لكل زمان ومكان. ومن ثم فهو نزل للماضى والحاضر والمستقبل. ومن ثم فلم يكن القرآن خاليا من حديث معجز عن المستقبل. خذ مثلا قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [سورة النور: آية: ٥٥].

وخذ مثلا قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [سورة الروم: الآيات: ١ – ٥].

فهذه الآيات القرآنية تتحدث عن المستقبل وتكشف عنه، ففى الآية الأولى يتحدث عن وعد إلهى للمسلمين، وهذا الوعد للمؤمنين الذين عملوا الصالحات قد تحقق واستخلفوا فى الأرض جيلا بعد جيل، وشعروا بالأمن بعد أن كانوا يعانون من الخوف. وفى الآية الثانية

كشـفت عن وعد مسـتقبلى لأمة الروم الذين كانوا فى ذلك الوقت أمة مهزومة من الفرس، وقد تحقق هذا الوعد فانتصر الروم بعد بضع سـنين على أعدائهم بعد تلك الهزيمة وفرحوا بنصر الله بالفعل.

إن هذا الحديث القرآنى المعجز عن المستقبل وما سيجرى فيه من أحداث إنما هو إشارة لا تخفى على من يتأملها إلى أن يهتم المسلمون بالنظر إلى المستقبل وعدم التوقف عند حدود الماضـى والحاضر، لأن الإنجاز الذى ينتظره الله منا دائما كأمة وثق فيها واسـتخلفها فى الأرض هو إنجاز دائم التجدد وهو إنجاز للمسـتقبل المتجدد. فكيف لنا أن نجعل الحاضر فى خدمة الإنجاز الأقوى فى المسـتقبل؟ كيف لنا أن نحول ما نراه فى حاضرنا من فشـل وتخلف إلى نجاح وتقدم فى المستقبل؟! كيف لنا أن نحول ما نراه فى حاضرنا من انقسام وفرقة وضعف إلى وحدة، واعتصام وقوة فى المستقبل؟!

لا شك أن هذه الكيفية التى نتساءل فيها لا تتحقق بمجرد الوعى بها والحلم بتحقيقها، وإنما تتحقق عبر الوعى بما ينقص الأمة الإسلامية فى حاضرها من عوامل القوة وتحويلها بالعلـم والعمـل إلى طاقة قادرة على تحقيق التقدم فى المسـتقبل. ومن هنا فإن استشـراف المسـتقبل الذى يقوم به الفلاسفة فى فلسفاتهم للتاريخ والحضارة والبيئة والعلم والفن إلخ، واستشـراف المسـتقبل الذى يتنبأ به العلماء فى تخصصاتهم المختلفة ينبغى أن يكون من أدواتنا الفاعلة لاستشراف المستقبل وإدراك مكاننا فيه!! هل سنرضى بالمكانة المتدنية التى نحن عليها والتى لا تتفق مع مبشـرات الإسـلام وقوته الإيمانية والمعرفية، بل الأخلاقية والاقتصادية والسياسـية؟! أم أننا سـنكون عند حسن ظن الله ورسـوله فينا فنعُمل العقل ونخلـص فـى العلم الجاد والعمـل المتقن حتى نصل إلى ما نصبو إليـه من تقدم يحقق لنا السيادة والريادة التى افتقدناها منذ القرن الرابع عشر وحتى الآن؟!

أيها السـادة، يا قادة الرأى وأصحاب الخطاب الدينى التنويرى، إن عليكم واجب النظر إلى المسـتقبل والتنبؤ بمسـاره والعمل بمقتضى ذلك؟! وإذا كنا نحن عاجزون عن ذلك، فلننظر فيما كتبه الكاتبون من الفلاسفة والعلماء بخصوص المستقبل للعمل بمقتضاه والتفاعـل بإيجابيـة مع متطلباتـه حتى يكون لنا مكانا فى المسـتقبل بـين أمم العالم المتقدمة[1]. إن استشراف المستقبل والتنبؤ بما يمكن أن يحدث فيه لم يعد ضربا من الوهم

(١) راجع هنا: على سبيل المثال كتابنا: ما بعد العولمة – قراءة فى مستقبل التفاعل الحضارى وموقعنا منه، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م، ص٩١ – ١٣٣.

ولم يعد تنجيما يعد بالخرافة ويتحمل بالأوهام، بل أصبح ضرورة مؤسسة على أسس فلسفية ونظريات علمية أساسها عقلانية التاريخ وما حققه العلم من تقدم فى اللحظة الحاضرة له نتائجه المستقبلية ومن ثم فإن الخطاب الدينى لا ينبغى أن يكون بعيدا لا عن عقلانية الفلاسفة وتنبؤهم بمسار التاريخ الإنسانى ومبشراته وخاصة بالنسبة للمسلمين، ولا ينبغى أن يكون بعيدا عن إدراك مسارات التقدم العلمى المليئة بالمبشرات التى ليست كلها خير بالنسبة للبشر، بل فيها الكثير من المطبات والمصائب التى قد تعود على الإنسان بأفدح الأضرار.

إن على أصحاب الخطاب الدينى بكل أشكاله أن يواكبوا ثقافة العصر ومدى التقدم فى فلسفاته وعلومه حتى يكونوا معاصرين وقادرين على التعليق بإيجابية على كل ما يحدث فى الحاضر وكل ما يمكن توقعه فى المستقبل.

إن الخطاب الدينى ينبغى أن يتطور إلى هذه الدرجة المطلوبة حتى يكتسب ثقة أتباعه ويمتلك القدرة على توجيههم بإيجابية للتعامل مع قضايا العصر والاستعداد لتحدياته المستقبلية.

❑❑❑